



# إعادة الإعمار بعد الحرب: ضمان الوصول العادل إلى الكهرباء والطاقة النظيفة في لبنان

19 ديسمبر 2024  
بيروت، لبنان

## نظرة عامة

يواجه قطاع الطاقة في لبنان، الذي أضعفته عقود من الحلول المؤقتة والشلل السياسي، تحديات جديدة بعد النزاع الأخير. وفي هذا السياق، نظمت مبادرة الإصلاح العربي جلسة طاولة مستديرة مغلقة في 19 ديسمبر 2024، جمعت خبراء وصناع سياسات لمناقشة كيف يمكن إعادة الإعمار بعد الحرب أن تكون محفزاً لانتقال عادل ومستدام للطاقة.

## لبنان

## حقائق وأرقام رئيسية

- تدمير الألواح الشمسية: تضرر 10-15% من الألواح الشمسية، مما تسبب في خسائر تتراوح بين 150 إلى 300 مليون دولار.
- خسائر القطاع الخاص: فقدان 40% من الاستثمارات الخاصة في الطاقة، مما يبرز هشاشة النظام الحالي.
- الإطار القانوني: استهداف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك منشآت الطاقة، من قبل إسرائيل يمثل انتهاكاً للقانون الدولي (البروتوكولات الإضافية الأولى والثانية، اتفاقية لاهي لعام 1954)، وقد يُصنف كجريمة حرب.



## التحديات الأساسية

- الشلل السياسي: الفشل المستمر في الحوكمة والفساد يعوقان التخطيط الاستراتيجي وتمويل إعادة الإعمار.
- النهج المجزأ: الاعتماد المفرط على المولدات الخاصة والحلول المحلية يؤدي إلى عدم كفاءة في توزيع الموارد.
- عدم الاستقرار المالي: بيئة الاستثمار عالية المخاطر وغياب السياسات المتناسكة يثنيان المستثمرين.
- ضعف التنفيذ: رغم وجود القوانين والأطر التنظيمية، فإنها لا تُطبق بانتظام، كما أن القدرات على المساءلة القانونية محدودة.



## فرص الإصلاح

### إعادة إعمار مستدامة

- الشبكات الذكية والحكومة الإلكترونية: تحديث شبكة الكهرباء والاستفادة من الأدوات الرقمية لضمان إدارة شفافة للبيانات.
- المباني الموفرة للطاقة: تعزيز معايير البناء للحد من استهلاك الطاقة لأغراض التدفئة والتبريد.



### الحلول اللامركزية

- تمكين البلديات من إنتاج وإدارة الطاقة المتجددة المحلية بموجب القانون 462.
- منع ازدواجية الجهود من خلال إنشاء هيئة رقابية قوية أو فرقة عمل لتوجيه المبادرات المجتمعية.



## المساءلة القانونية والدعوة إلى العدالة

- توثيق الانتهاكات: بناء ملفات قانونية قوية تستند إلى الأدلة ضد استهداف البنية التحتية المدنية.
- التعاون مع المنظمات الدولية: الاستفادة من الشبكات العالمية للضغط من أجل المساءلة ووضع سوابق قانونية لجرائم البيئة.



## رؤية طويلة الأمد وسياسات قائمة على البيانات

- إطار سياسي واضح: موازنة الإرادة السياسية مع الحلول التقنية لضمان وصول عادل للكهرباء
- جمع البيانات بدقة: دعم اتخاذ القرارات المستنيرة وجذب الاستثمارات الدولية المستهدفة.



”انتظرنا طويلاً لنحصل على حقوقنا الأساسية مثل الكهرباء. يمكننا الانتظار قليلاً إذا كان ذلك يعني بناء مستقبل طاقوي مستدام وأخضر. لا نريد حلولاً شكلية — نريد بناء دولة.“

— كريستينا أبي حيدر، محامية وعضو في اللجنة العالمية للقانون البيئي (IUCN)

”كانت مصادر الطاقة المتجددة هي الأهداف الرئيسية خلال الحرب، وتشير التقديرات إلى أن 10-15٪ من الألواح الشمسية قد دُمّرت، مما تسبب في خسائر تتراوح بين 150 و300 مليون دولار.“

— بيار الخوري، خبير في مجال الطاقة

## الطريق إلى الأمام

① إنشاء فرقة عمل وطنية لتوحيد الجهود بين الحكومة والجهات المانحة والمجتمعات المحلية.

③ الاستفادة من اللامركزية مع ضمان العدالة وعدم ازدواجية الموارد.

② تعزيز الشفافية والرقابة من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية وجمع البيانات الموثوقة.

④ الاستثمار في بنية تحتية مرنة تعطي الأولوية للطاقة المتجددة والكفاءة والتقنيات المستقبلية.

## الخاتمة

تمثل إعادة الإعمار بعد الحرب فرصة نادرة للبنان للخروج من الحلول المؤقتة التي سادت لعقود وبناء قطاع طاقة مستدام وعادل ومرن. ومع توحيد أصحاب المصلحة حول رؤية سياسية طويلة الأمد وتفعيل القوانين الموجودة، يمكن للبنان أن يضمن وصولاً منصفاً إلى الكهرباء النظيفة—وهي خطوة أساسية نحو إحياء اجتماعي واقتصادي أوسع.

”من سيقود، من سيمول، ومن سيستفيد في النهاية؟“  
الإجابة على هذه الأسئلة بشكل تشاركي هي المفتاح لإنشاء قطاع طاقة يخدم جميع المواطنين اللبنانيين.